دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 39، العدد 3، 2012

المُركَّب الإضافيّ في التراث اللغوي العربيّ

عائد "عبد الرحمن عبد الرحيم" محمود وفوز سهيل نزال *

ملخص

يشغل تركيب الإضافة مكانة مهمة في الدرس اللغوي المعاصر، إذ لا يكاد يخلو نص في مجلّة أو صحيفة أو كتاب أو إعلان من تركيب الإضافة بأشكاله وأنماطه. وقد تناولت هذه الدراسة المُركّب الإضافيّ في التُراث اللغويّ العربي، عند سيبويه والمُبرّد وابن السرّاج وابن الحاجب واختُتمت بخلاصة درس الإضافة في العصور المُتأخرة عند مصطفى الغلاييني، ولذا جاءت في خمسة مباحث. ونهجت الدراسة المنهج الاستقرائيّ التحليليّ.وهذه الدراسة مُستلة من دراسة تناولت المُركّب الإضافي في العربيّة والإنجليزية تناولاً تقابلياً في ضوء اللسانيّات التطبيقيّة.

الكلمات الدالة: المركب الإضافي، التراث اللغوي العربي، سيبويه، الغلاييني.

تمـهيد

المركّب: اسم مفعول من الفعل الثلاثيّ المزيد بتضعيف عينه، ومعنى الفعل، كما يقول ابن منظور: "ركّب الشيء: وضع بعضه على بعض، وقد تركّب وتراكب"(1).

وبهذا يكون المعنى اللغويّ للمركّب: الموضوع بعضه على بعض، كوضع الكتب بعضها فوق بعض، وقد أشار إلى هذا المعنى الخليل بن أحمد الفراهيديّ بقوله: "المركّب المثبت في الشّيء، كتركيب الفصوص"(2).

وتزيد المعاجم العربيّة الحديثة المعنى إيضاحاً، ففي المعجم الوسيط: " ركّب الشيء:

وضع بعضه على بعض، وركّبه: ضمّه إلى غيره فصار شيئاً واحداً في المنظر، يقال " ركّب الكلمة أو الجملة"(3).

وفي المعجم العربيّ الأساسيّ: " المركّب في علم اللغة: "ما يدل جزؤه على جزء معناه مثل: رامي الحجارة (4)

أما كتب المنطق، فتُحدّد مفهوم المركّب ببيان ضدّه، إذ تجعل المفرد والمركب مفهومين متضادين، يقول ابن سينا: "اللفظ المفرد: هو الّذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلاً حين هو جزؤه " والمركّب: هو ما يخالف المفرد"(5).

ويعرّفه شارح كتاب ابن سينا بقوله: " المفرد ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه، والمركّب ما يدلّ على شيء غير جزء معناه"(6).

وتحدّ كتب التعريفات والمصطلحات المركّب بما يأتي: المركّب ما أريد بجزء لفظه الدّلالة على جزء معناه، و(المركّبات) خمسة: مركّب إسناديّ (قام زيد)، ومركّب إضافيّ(غلام زيد)، ومركّب تعداديّ (خمسة عشر)، ومركّب مزجيّ (بعلبك)، ومركّب صوتيّ (سيبويه). ويلاحظ هنا أنّهم يصنّفون: الجملة، والعدد المبنيّ على فتح الجزأين، والعلم المركّب تركيباً مزجياً تحت عنوان المركّب.

و يتوسّع التهانويّ في تعريف المركّب والتّركيب، فيجعلها بمعنى واحد تقريباً فيقول:" المركّب: مجموع الأشياء المتعدّدة... وأما التّركيب في اصطلاح الصرفيّين، فهو جمع حرفين أو حروف بحيث يطلق عليها كلمة واحدة.والتّركيب عند النّحاة مقابل الإفراد، فإن كان بين جزئي المركّب إسناد سمّي جملة وإن لم يكن بينهما إسناد، فإما أن تكون بينهما نسبة تقييديّة ويكون أحد الجزاين قيداً للآخر فيسمى مركّبا تقييديّا، فإن كان أحدهما مضافا والآخر مضافاً إليه سمّي مركّباً إضافيّاً، وإن كان أحدهما موصوفاً والآخر صفة سمّي مركّباً توصيفيّاً"(7).

أمّا كتب النّحو، فتتحدث عن المركّبات في مواضع كثيرة، منها أبواب الإعراب والبناء، والعلم، والإضافة والعدد، والنداء، وغيرها، فسيبويه لم يورد مصطلح (المركب)، ولكنّه تحدّث عن أحكامه فذكر أمثلته بالتّفصيل، ونبّه مثلا، إلى شدّة التّلازم والتّرابط بين جزئي المركّب الإضافيّ، فقال عند حكم ندبة المركب الإضافي: " كقولك: وا أمير المؤمنيناه، واعبد قيساه، من قبيل أن المضاف والمضاف إليه، بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو من تمام الاسم ومقتضاه"(8).

ويرى ابن الأنباريّ أن "الاسمين إذا ركّبا دلاّ على معنى

---

* قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الأردنيّة. تاريخ استلام البحث 2011/11/23، وتاريخ قبوله 2012/3/21.

© 2012 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

واحد "وهذا في مجال حديثه عن أحكام العدد المركّب كـ(خمسة عشر)(9).

ويعرّف ابن الحاجب المركّبات بقوله: " كلّ اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة ولا يدخل في هذا الحدّ إلّا ما ركّب لأجل العلميّة نحو: معد يكرب، وبعلبك "(10).

ويقول الرّضيّ الاستراباذي:"قوله ليس نسبة قبل العلميّة وليسا بمبنيّين بعد التّسمية بهما"(11). فالإسناد واضح في الجملة المسمّى بها نحو (تأبط شرا) و(برق نحره) لكنه غير واضح في المركب الإضافي، ولعله يقصد أن النسبة قد تحقّقت في تقدير معنى الحرف في الإضافة؛ لأنها إما أن تكون على تقدير(اللام) في غلام زيد، أي غلام لزيد، وإما أن تكون على معنى (من) في نحو: خاتم ذهب، أي خاتم من ذهب.

ويفرّق ابن يعيش بين نوعين من التراكيب الأول: تركيب الإسناد، وهو خاص بالجمل، والثاني تركيب الإفراد، وهو بين المفردات من غير إسناد(12).

ويعود مرة أخرى للحديث عن المركب، فيقسم التركيب فيه إلى نوعين: تركيب من جهة اللفظ فقط، وهو تركيب الأعداد نحو (خمسة عشر)، والثاني تركيب من جهة اللفظ والمعنى نحو (معد يكرب، وحضرموت) لتحويله إلى العلميّة، وكون اللفظ موضوعاً بإزاء مسمى (13).

ولعله يقصد أن التركيب في الأول يحتفظ كل جزء بمعناه الأصليّ، مع أدائهما معنى جديداً، أما التركيب في النوع الثاني، فقد انصهرت دلالة الكلمتين في شيء واحد، مؤدية معنى العلميّة في كل مركب.

ويتحدث ابن هشام عن المركّب في أثناء كلامه على العلم فيقول: "ينقسم (العلم) إلى مفرد كزيد وهند، وإلى مركب وهو ثلاثة أنواع: مركب إسنادي، ومركب مزجيّ، ومركب إضافيّ"(14) ثم يُعرّف كلّ نوع من هذه الأنواع الثلاثة، لكنّه يهمل تعريف المركب.

وعرّف عباس حسن المُركَّب بقوله: المركّب ما تكون من كلمتين أو أكثر، وهو ثلاثة أقسام: المركّب الإضافي، والمركب المزجيّ، والمركب الإسناديّ "(15)وذلك في حديثه على العلم أيضاً.

ويحدّد محمود عبد السلام معنى المركّب الاسميّ – الّذي يشمل المركب الإسناديّ نحو تأبط شراً، والإضافيّ، والمزجيّ، والوضعيّ – بأنه: " الوحدة النحوية التي ترد في مركز الاسم المفرد فيؤدي الوظيفة النحوية التي يؤديها (المفرد) من كونه فاعلاً، ومفعولاً، ومجروراً بالحرف أو بالإضافة مثلاً "(16).

فإذا قلت: جاء وليّ الأمر، ورأيت ولي الأمر، فبمنزلة قولك: جاء زيد، ورأيت زيداً، فالمركب (ولي الأمر) يدل على ذات معينه كما يدل (زيد) على ذات أخرى، وقد شغل كلاهما وظيفة الفاعل والمفعول به.

ويزيد أحمد حاطوم ذلك إيضاحاً، فيورد التعريف الآتي للمركب: "المركّب غير الإسناديّ: هو ما تركّب من كلمتين فأكثر، ولم يخرج به التركيب عن حالة الإفراد؛ أي عن كونه عنصراً يدخل مع عناصر أخرى في تكوين المركب الإسنادي (الجملة)...ويقع في أحسن موقع من مواقع الاسم موقع المسند إليه"(17).

ويكتفي محمد عبد الحميد سعد بتعريف الأقدمين للمركّب، فيورد تعريف ابن الحاجب والرضي(18)، وقد فصل الكلام عند حديثه عن التركيب فجعله أقساماً ثلاثة: تركيب الإسناد، وتركيب البنية، وتركيب الإفراد، وعرّف تركيب الإفراد بأنه: "ضمّ كلمة أو أكثر إلى أخرى أو أخر"، بحيث ينشأ عن هذا الضمّ كلمة واحدة حكماً، سواء أكان كل منها عربياً أم معرباً، وسواء أبقي كل من هذه المضمومة على معناه قبل الضم، أم دلّ المجموع على معنى قد يكون جديداً، وسواء أشذبت هذه المضمومات أم لا"(19).

وبعد هذا الاستعراض يمكن الخلوص إلى النتائج الآتية:

1- المعنى الاصطلاحي للمركب عند العلماء الذين تقدم ذكرهم مستمد من المعنى اللغوي العام، والعلاقة واضحة جلية بين المعنيين.

2- المركب بمفهومه العام في مجال اللغة يشمل عند بعض العلماء مفاهيم متعددة هي: تركيب الكلمة من أصواتها أو حروفها، والتركيب الإسنادي (الجمل)، والتركيب غير الإسناديّ ومنه المزجيّ، والإضافيّ، وهذا النوع الأخير هو موضوع البحث، وهو المقصود في هذه الدراسة.

3- لم يتفق العلماء على أنواع المركبات وعددها، فبعضهم يتوسع في المفهوم(20)، وبعضهم يجعل المركب ثلاثة أنواع: الإضافي، المزجي، والاسنادي(21). وبعضهم الآخر يحصره فيما كان التركيب سبباً للبناء كالمركب العددي، والمركب من الظروف والأحوال، نحو: (بين بين) و(بيت بيت)(22).

4- انشغل العلماء في الإجابة عن السؤال الآتي: كيف يحدث التركيب؟ أيكون بمجرد تجاور الكلمات وتضامّها، أم بتلاحقها بعد سقوط بعض حروفها؟ ولا شك أن هذه مشكلة طرأت بسبب اتساع مفهوم المركّب عندهم، ويبدو أنه لا مخرج من هذه المشكلة إلاّ بتعريف محدد لمصطلح(المركب).

ونقدم فيما يأتي التعريف الذي نتبناه للمركب، هو أنّ المركب: مجموعة من الوحدات الدالة تترابط ترابطاً تركيبيّاً ودلاليّاً ترابطاً غير إسناديّ، ولكنها يمكن أن تكون ركناً من

أركان الإسناد، فتكون مسنداً أو مسنداً إليه، أو تكملة لركني الإسناد، وتقوم بوظيفة الاسم المفرد، ويمكن أن نحدّد في العربيّة ثلاثة أنواع من المركّبات هي: المركّب الاسميّ، والمركّب الوصفيّ، والمركّب الحرفيّ.

ما الفرق بين المركّب والتّركيب؟

يختلف مصطلح (المركّب) عن مصطلح (التّركيب) وإن كان بعض العلماء لا يفرّق بينهما(23). ويظهر هذا الاختلاف من وجوه؛ فـالتّركيب يدلّ على الحدث والعمل الّذي يكون بواسطته التّجاوز والالتقاء بين المفردات، فإنّه يعبّر بوضوح أكبر عن الإسناد في الجمل، أي في مجال التّركيب وقد استعمله بعض النّحاة بهذا المفهوم(24).

وظهر في هذا العصر مصطلح (علم التّركيب) وهو قريب من علم النّحو(25). واستعمل التّركيب في مجال الأدب والنّقد ويراد به: "الجمع بين حقائق القضيّة ونقيضها في القياس المنطقيّ"(26).

والتّركيبيّة: مذهب يهتمّ بالنّظام العامّ للفكرة أو لعدّة أفكار مترابطة على حساب العناصر المكونة لها (27).

ونرى بأنّنا يمكن أن نطلق مصطلح (التّركيب) على مجموعة من الجمل المترابطة التي تؤدي فكرة أساسيّة واحدة، مثل تركيب الشّرط ومثاله:(إن كنتم تنتظرون خالداً فخالد قد سافر)، وهو يختلف عن الجملة بأن لها نواة إسناديّة واحدة، والتّركيب يتضمّن أكثر من نواة إسناديّة.

ظاهرة الإضافة عند علماء العربيّة الأوائل:

أ. تعريف الإضافة

الإضافة لغة: مصدر أضاف، وهي الميل والإسناد، فكلّ ما أميل إلى شيء وأسند إليه فقد أضيف الشيء إلى الشيء، أي أملته، والمضاف: الملصق بالقوم الممال إليهم، وليس منهم"(28).

أمّا في الاصطلاح فقد عرفها ابن يعيش بقوله:" إضافة الاسم إلى الاسم: إيصاله إليه من غير فصل، وجعل الثّاني من تمام الأوّل، ينزل منه منزلة التنوين"(29).

ويعرّف ابن هشام الإضافة بقوله:" هي إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأوّل منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه، نحو: غلام زيد، خاتم فضّة"(30).

وكلّ اسم قابل للإضافة إذا أراد المتحدّث تعريفه أو تخصيصه، فهو أمر اختياريّ حسب ما يحتاج إليه المتكلّم، والمركّب الإضافيّ استقرّت فيه الإضافة، وصارت لازمة، لأنّ دلالة المتضايفين قد تحولت إلى وحدة دلاليّة لا تقبل الانفصال، فلا يمكن استعاضة أحد الجزأين أو استبداله بغيره(31)، وذلك واضح في الأعلام المركّبة نحو: عبد الله، والأمثال نحو: حبل الوريد، مواعيد عرقوب، والمصطلحات نحو: أصول الفقه.

وقد أشار إلى هذا ابن السّرّاج حين قال: " اعلم أن المضاف إليه على ضربين: ضرب منه يكون الاسمان فيه كحروف زيد وعمرو، يراد بهما التّسمية فقط، كرجل اسمه عبد الله أو عبد الملك، فهذا الضرب لا يجوز أن تخبر فيه عن المضاف إليه لأنه كبعض حروف الاسم، وضرب ثانٍ من الإضافة، وهي التي يراد بها الملك، نحو: دار عبد الله، وغلام زيد، فهذان منفصلان جمع بينهما الملك ومتى زال الملك زالت الإضافة "(32).

ب. أقسام الإضافة:

(أ) الإضافة المعنويّة: "هي التي تفيد التعريف والتخصيص...، وذلك بأن يكون ثمّ حرف إضافة مقدّر يوصل معنى ما قبله إلى معنى ما بعده، وتسمّى المحضة، أي الخالصة بكون المعنى فيها موافقاً للفظ (33). وتسمّى حقيقيّة لأنّها خالصة من تقدير الانفصال، وفائدتها راجعة إلى المعنى، وهذا هو الغرض الأصليّ من الإضافة،

فإذا أضيف اللفظ إلى معرفة اكتسب تعريفاً، نحو: غلام الرّجل، وإذا أضيف إلى نكرة اكتسب تخصيصاً، نحو: غلام رجل(34).

(ب) أمّا الإضافة اللفظيّة: فلا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنما تفيد التخفيف أو رفع القبح بحذف التنوين من المضاف نحو: ضارب زيد، ومكرم عمرو. ورفع القبح بإضافة الصفة المشبهة إلى ما بعدها حين لا يحسن أن تعمل الرفع أو النصب فيما بعدها نحو: حسن الوجه، وذلك لقبح إن ترفع (الوجه) على الفاعليّة أو تنصبه على المفعوليّة، وفي الجرّ تخلص من هذا القبح (35). لأن رفع الوجه على الفاعليّة قبيح لخلوّ الصفة المشبّهة من ضمير يعود على الموصوف لفظاً، ولهذا يحسن أن تقول: مررت برجل حسن وجهه بالرفع لوجود الضمير المضاف إليه في الوجه لفظاً العائد على الموصوف، والنصب قبيح كذلك لأنّ فيه إجراء وصف القاصر مجرى وصف الفعل المتعدّي(36).

وضابط الإضافة اللفظية أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مراداً بها الحال أو الاستقبال، وذلك بأن يكون اسم الفاعل، نحو: ضارب زيد، أم اسم مفعول نحو: مروع القلب أو صفة مشبّهة نحو: حسن الوجه(37). ومن أدلتهم على ذلك:

أنّ النّكرة قد وصفت بمضاف إضافة لفظيّة كما في قوله تعالى: {يحكم به ذوا عدل منكم} وقوله: {هدياً بالغ الكعبة}(38).

وأنّ المضاف إضافة لفظيّة وقع حالاً، والحال لا يأتي إلّا نكرة أو مؤولاً بها(39). كما في قوله تعالى: { ومن الناس من

يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ثاني عطفه ليضلّ عن سبيل الله }(40).

و قد لخّص الغلايينيُّ تفريقَ العلماء قبله بين الإضافة المعنويّة (الحقيقيّة أو المحضة) والإضافة اللفظيّة على النحو الآتي:

– الإضافة المعنويّة: ما تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه، وضابطها أن يكون المضاف إليه معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة.

– والإضافة اللفظيّة: لا تفيد تعريف المضاف ولا تخصيصه، وإنما الغرض منها التخفيف في اللفظ، بحذف التنوين أو نوني المثنى والجمع، وضابطها أن يكون المضاف اسم فاعل أو مبالغة اسم الفاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، بشرط أن تضاف هذه الصفات إلى فاعلها، أو إلى مفعولها في المعنى، نحو: "هذا الرجل طالب علمٍ"، و"رأيت رجلاً نصّار المظلومين"، و"انصر رجلاً مهضوم الحقّ"، و"عاشر رجلاً حسن الخلق"، والدليل على بقاء المضاف فيها على تنكيره أنّه قد وصفت بها النكرة(41).

ج. معاني الإضافة المعنويّة:

تأتي الإضافة المعنويّة على ثلاثة معانٍ: "إضافة ملك كغلام: غلام زيد، وإضافة ملابسة ومصاحبة كقولك: سرج الدّابة ونحوه، وإضافة تخصيص هو أن تخصّص الاسم بإضافة إلى وضعه أو إلى لقبه كقولهم: زيد بطة ومسجد الجامع"(42).

ويرى بعض النحاة أنّ الإضافة تكون "على معنى (اللام) ومعنى (من) بكثرة، وعلى معنى (إلى) بقلّة"(43).

فاللام تفيد الملك نحو: دار زيد، ومن تفيد بيان النوع نحو: ثوب خزّ وخاتم فضّة، أي ثوب من خزّ وخاتم من فضّة، و(في) تفيد الظرفيّة نحو: مكر الليل(44).

جعل بعضهم الإضافة على معنى اللام وحدها. وذكر آخرون أنّ الإضافة على معنى أي حرف ممّا ذكر(45).

ويرى بعض الباحثين المعاصرين أنّ الإضافة في اللغة وخاصّة المضاف هو في حقيقة أمره مفعول به فقولنا: كتاب زيد أي يملك زيد كتاباً، وقد تحوّل المضاف من مفعول للفعل إلى مفعول للاسم(46).

وربّما يسلّم لهذا التّحليل إذا كانت الإضافة على معنى اللازم، أي للملك فقط، أما معاني الإضافة الأخرى فيبدو أنّ هذا التحليل يقصر عن تفسيرها.

د. موانع الإضافة:

لا تضاف المعارف، فلا يقال: (زيد محمد) مع بقاء زيد على علميّته، فلا يضاف إلا بعد اعتقاد شيوعه وتذكيره، كذلك لا يضاف ما فيه (ال) فلا يقال: (الغلام زيد) ويستثنى من ذلك الوصف إذا كان معرّباً بالحروف كما في قوله تعالى: {والمقيمي الصلاة}(47). وقولك (الضّارب زيدٍ)، أو إذا كان الوصف عاملاً في المضاف إليه نحو: الضارب الرجل الراكب الغرس(48).

ونستعرض فيما يأتي موضوع الإضافة عند علماء العربيّة الأوائل:

أولاً: الإضافة عند سيبويه

جعل علماء العربيّة الأوائل نظام الإعراب معياراً لهم في تصنيف الموضوعات النّحويّة، فصنّفوا هذه الموضوعات تحت ثلاثة عناوين رئيسة، هي (المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات).

وقد درس سيبويه موضوع الإضافة تحت عنوان (باب الجرّ)(49)، وجعل الإضافة في ثلاثة أصناف هي: إضافة حرف جرّ إلى اسم، وإضافة اسم إلى اسم، وإضافة ظرف إلى اسم، فقال: "هذا باب الجرّ: والجرّ إنّما يكون في كلّ اسم مضاف إليه، واعلم أنّ المضاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً"(50).

ومثّل على الإضافة بإضافة حرف الجرّ إلى الاسم، بقوله " فأمّا الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررت بعبد الله، وهذا لعبد الله، وما أنت كزيد، يا لبكرٍ، وتالله لا أفعل ذاك، كما مثّل على إضافة الظرف إلى الاسم بقوله: "أنت خلفَ عبدِ الله، وأمام زيدٍ، وقدّام أخيك"(51). ويلاحظ هنا أنّ سيبويه كأنّما يحصي حروف الجرِّ والظروف بما يصلح أن يكون أساساً لمعجم نحويّ في هذه الموضوعات.

وقد فسّر معنى الإضافة بحرف الجرِّ بقوله: " فإذا قلتَ مررت بزيد فإنّما أضفت المرور إلى زيد بالباء... وإذا قلت: أنت كعبد الله فقد أضفت إلى عبد الله الشبه بالكاف ". وهذا يعني أنّنا نضيف (للنسب) معنى الفعل إلى الاسم الذي بعد حرف الجرّ، وقد يكون هذا المعنى مفهوماً من الأحرف المرافقة في السّياق، مثل معنى (الشّبه) في الكاف المذكورة في المثال، ومثل معنى الفعل (أدعو) المفهوم من حرف النّداء في قولنا: يا لبكرٍ.

ومثّل على الأسماء التي تضاف إلى الأسماء بنوعين من الأسماء، فقال:" وأمّا الأسماء فنحو: مثل، وغير، وكلّ، وبعض، ومثل ذلك أيضاً الأسماء المختصّة، مثل:...جدار، ومال، وأفعل، نحو قولك: هذا أعمل النّاس، وما أشبه هذا من الأسماء كلّها، وذلك قولك: هذا مثلُ عبد الله، وهذا كلُّ مالك... وجدار أخيك... وهذا أشرّ النّاس"(52).

ويلاحظ هنا أنّه جعل الأسماء التي تضاف: مختصّة وغير

مختصّة، وأنّه جعل (أفعلَ) مع الأسماء المختصّة، ومثّل لها معها: هذا أعملُ النّاس، وهذا أشدُّ النّاس.

ثانياً: الإضافة عند المبرّد:

في أواخر القرن الثّالث الهجريّ قدّم أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد موضوع الإضافة تحت عنوان (باب الإضافة)، وتابع سيبويه، فجعل الباب على ضربين:"فمن المضاف إليه ما تضيف إليه بحرف جرّ، ومنها (يعني الإضافة } ما تضيف إليه اسماً مثله "(53)

ويبدو واضحاً أنّ علماء العربية أخذوا يصنّفون الإضافة تصنيفاً دلاليّاً، فجعلوها صنفين: إضافة معنويّة، وإضافة لفظيّة. فالإضافة المعنويّة، يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه معنى (اللام) أو معنى (من) أو معنى (في)(54)، يظهر ذلك من قول ابن مالك في تحديد المعنى الرّئيسيّ للإضافة: "الإضافة حقّها التمليك نحو: هذا غلام زيد، أو تضيف بعضاً إلى كلّ نحو: هذا ثوب خزّ، وخاتم حديدٍ "(55).

أمّا الإضافة اللفظيّة فلا " تفيد تعريفاً، وتدخل عليها " رُبّ"(56)، وهو يعني أنّ الصّفات (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبّهة)، إذا أضيفت إلى معمولاتها فإنّها تبقى نكرة حتّى لو أضيفت إلى المعرفة، ولا تستفيد من المضاف إليه تعريفاً، والدّليل على ذلك عنده، دخول رُبّ عليها، ورُبّ لا تدخل إلّا على النّكرات، واستشهد على ذلك بقول الشّاعر:

يا رُبّ غابطِنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا(57)

ومن النّاحية التّركيبيّة بيّن المبرّد أنّ الاسم إذا أضيف إضافة معنويّة لا تدخل عليه (أل) ويحذف من آخره (النون) و(التنوين):" لا تدخل (أل) على المضاف إضافة محضة"(58) و" تحذف الإضافة النّون والتنوين"(59).

ويفصّل المبرّد القول في إضافة (اسم الفاعل)، فإن كان اسم الفاعل بمعنى الفعل الماضي، فلا يجوز تنوينه ولا يجوز أن تدخل عليه (أل) عند إضافته، مثال ذلك: هذا ضارب زيدٍ أمس، فهذا بمنزلة: هذا غلام زيدٍ، وهذا يعني أنّه في هذه الحالة يضاف إضافة معنويّة ويكتسب التّعريف من المضاف إليه. وإن كان اسم الفاعل بمعنى الفعل المضارع فإنّ إضافته إضافة لفظيّة، فإذا حذف منه التّنوين وأضيف إلى المعرفة، فإنه يبقى نكرة ولا يتعرّف بالإضافة، وإنّما كان حذف النّون هنا للتّخفيف:"لأنّك إنّما تحذف النّون استخفافاً، فلمّا ذهبت النّون أعقبتها الإضافة، والمعنى معنى ثبات النّون، فمن ذلك قول الله عزّ وجلّ:" هدياً بالغَ الكعبة " فلو لم ترد التّنوين لم يكن صفة لـ (هدي) وهو نكرة"(60)، وهو يعني أنّ النّكرة لا توصف إلّا بنكرة، وهذا دليل على أنّ اسم الفاعل هنا ما يزال نكرة وإن أضيف إلى معرفة.

وبيّن المبرّد أنّ إضافة الصّفة المشبّهة لا تكون إلا لفظيّة، قائلاً:" اعلم أنّ هذه الصّفة إنّما حدّها أن تقول: هذا رجلٌ حسنٌ وجهُه... ويجوز أن تقول: هذا رجل حسنُ الوجه، فالوجه لم يجعل (حسناً) معرفة وإن كان مضافاً إليه، وذلك لأنّ التّنوين هو الأصل، ومعنى هذه الإضافة الانفصال (61)، فالتّنوين هنا منويّ وقد بقيت الصّفة المشبّهة (حسن) نكرة وإن أضيفت إلى المعرفة، فهذه الإضافة لفظيّة.

وتبقى إضافة الصّفة المشبّهة لفظيّة مع دخول (أل) عليها، في مثل: قولنا الحسن الوجه فهي نكرة وإن كانت محلاة بـ(أل) ومضافة إلى محلّى بـ(أل) لأنّ ها هنا نيّة التّنوين"(62)، وقاس اسم الفاعل المُحلّى بـ (أل) على الصّفة المشبّهة: "ومن قال: الضارب الرّجل فيقول تشبيهاً بالحسن الوجهِ، ولا تقول: "الضّارب زيدٍ، كما لا تقول: الحسن وجهٍ"(63).

وقد فصّل المبرّد في كثير من أحكام الإضافة، ومن ذلك:

1- أنّ الأسماء المبهمة لا تضاف، ويعني بها: أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضّمائر فهذه لا تضاف لأنّها لا تكون نكرات، فهي أسماء معرفة ولا تحتاج إلى تعريف(64).

2- العلم المحلّي لا يثنّى ولا يجمع ولا يضاف، ومن ذلك: تأبّط شرّاً، وسرّ من رأى، ومعلوم أنّ هذا النّوع من الأعلام يثنّى بإضافة (ذوا، ذوَي) ويُجمع بإضافة(ذوو، ذوي)، فنقول في التّثنية: جاء ذوا تأبّط شرّاً، رأيت ذوَيْ تأبّط شرّاً، وجاء: ذوو تأبّط شرّاً، رأيت ذوي تأبّط شرّاً في الجمع.

3- الظروف لا تضاف إلّا إلى المصادر أو إلى الجمل، وخرّجوا قول العرب: يوم الجمل، ويوم حليمة، على حذف المصدر (المضاف إليه) فالتّقدير: يوم حرب الجمل، ويوم حرب حليمة، وبيّنوا أنّ (حيثُ وإذْ) تضافان إلى الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة، أمّا الظرف (إذا) فلا يضاف إلّا إلى الجملة الفعليّة، وخرّجوا قوله تعالى: "إذا السّماء انشقّت" و"إذا السّماء انفطرت" على تقدير فعل بعد إذا فالتّقدير عندهم: إذا انشقت السّماء، إذا انفطرت السّماء، علماً بأنّ سيبويه أجاز إضافة إذا إلى الجملة الاسميّة إنْ كانت إذا شرطيّة، قال: " والرفع بعدها (حيث وإذا) جائز؛ لأنّك قد تبتدئ الأسماء بعدها، فتقول أجلس حيث عبدالله جالس، وأجلس إذا عبد الله جلس"(65).

4- المصادر المثنّاة مثل (لبّيك، سعديك، حنانيك) لا تضاف إلا إلى ضمير المخاطب، ونقل المحقق (عبد الخالق عضيمية) عن سيبويه قوله: "سمعنا من يقول: سبحان الله وحنانيهِ"(66) وهو يعني أنّ هذه المصادر يمكن أن تضاف إلى ضمير الغائب.

5- بعض الأسماء لا تعرّف إلا بالإضافة، مثل: (مثلك،

نحوك، غيرك)، أمّا شبيهك فلا يكون إلا معرفة، لأنّه مأخوذ من شابهك، أمّا الأسماء السّابقة فهي نكرة؛ لأنّها مبهمة في النّاس أجمعين(67).

6- تدخل (أل) على المعدود المضاف إليه ولا تدخل على العدد المضاف فنقول: ثلاثة الأثواب، لأنّ المضاف إنّما يعرّفه المضاف إليه، وقد استشهد المبرّد على ذلك بقول ذي الرّمّة:

وهل يرجع التسليم أو يرفع العمى ثلاث الأثافي والرّسوم البلاقع

وقول الفرزدق:

ما زال مذ عقدتْ يداه إزاره ودنا فأدرك خمسة الأشبار

فقال الأوّل: ثلاث الأثافي، وقال الثّاني: خمسة الأشبار، وغير هذا عند المبرّد " كلّه خطأ فاحش"(68).

7- إذا أضيف العدد المنوّن أو الذي في آخره نون حُذف منه النّون التنوين، فنقول: هذه عشروك، وثلاثوك، وأربعوك، ، وأصله: عشرون، ثلاثون...الخ، وكذلك نقول هذه مائة درهمك، وألف درهمك، وأصله: مائة، ألف درهم فحذفت اللنون والتنوين.

8- العدد المبني على فتح الجزأين (ثلاثة عشر– تسعة عشر) يبقى على بنائه عند الإضافة، فنقول: هذه أربعة عشرك، وهذا هو القياس عند المبرّد، ولا يعتدّ بمن يظهر علامة الإعراب على الجزء الثاني: هذه أربعة عشرُ، مررت بأربعة عشرٍ، وهذا قليل(69).

9- عند إضافة العدد المبني على وزن اسم الفاعل، تقول: هذا ثاني اثنين، بمعنى أنّه: أحد اثنين، فإذا قلت: ثالث اثنين، فمعناه أنّه جاء إلى اثنين فأصبحوا به ثلاثة، وتقول: هذا رابع أربعة إذا أصبح في مجموعة مع ثلاث نسوة، فإذا قلت رابع ثلاثٍ فالنّسوة في مجموعة وهو معدود مع المجموعة.

10- العدد إذا كان على وزن اسم الفاعل فإنّ إضافته لفظيّة، كما يرى المبرّد، ولذلك يجوز أن نقول: هذا رابعٌ ثلاثة، وهذا يعني أنّ إضافته في مثل: هذا رابعُ ثلاثةٍ، من باب إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله في المعنى، ويجوز أن نقول: هذا خامس أربعة عشرَ، وأنت تقصد: خامس عشر أربعة عشر، حذف للتخفيف مثلما حذف التنوين للتخفيف (70).

ثالثاً: الإضافة عند ابن السّرّاج

درس أبو بكر محمد بن سهل السرّاج الجرّ بالحرف والجرّ بالإضافة في إطار نظريّة العامل؛ فالفعل هو العامل في رفع الأسماء المرفوعة، ونصب الأسماء المنصوبة في الجملة الفعليّة، والحرف هو الذي يعمل الرفع والنصب والجرّ في الأسماء التي تقع بعده، كما يعمل الرفع والنصب والجزم في الفعل المضارع.

والاسم يعمل في الاسم على ثلاثة أضرب:" ضرب يبنى عليه اسم مثله أو يبني على اسم ويأتلف بهما الكلام ويتمّ بفقدان العوامل... والضرب الثاني أن يعمل الاسم بمعنى الفعل، والأسماء التي تعمل عمل الفعل أسماء الفاعلين وما شبّه بها والمصادر والأسماء التي سموا الأفعال بها...، والضرب الثالث: أن يعمل الاسم لمعنى الحرف، وذلك في الإضافة، والإضافة تكون على ضربين: تكون بمعنى (اللام) وتكون بمعنى (من)... "(71).

ويختتم ابن السرّاج تفسيره لعمل الاسم بقوله: " واعلم أنّ الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف، بل هو المعرّض للعوامل من الأفعال والحروف "(72).

ويفهم من هذا أنّ هذه العوامل (الأسماء، والأفعال، والحروف) تبني علاقات مع الأسماء في سياق الجملة فتحدّد وظائفها، وينتج عن هذا التحديد علامات إعرابيّة محدّدة، فكان وأخواتها مثلاً تدخل على الجملة الاسميّة، وتُكسِب المبتدأ والخبر وظائف جديدة، فيصبح المبتدأ اسم كان (هذه وظيفته الجديدة) ويأخذ خبر المبتدأ وظيفة جديدة هي خبر كان، وينتج عن ذلك علامات إعرابيّة جديدة، ولمّا كانت هذه الأسماء والأفعال والحروف هي المؤثرات التي حدّدت الوظائف وعلاماتها، سميت عوامل.

وبناء على ما تقدّم فقد جعل علماء العربيّة الأوائل لكلّ وظيفة باباً: باب الفاعل، نائب الفاعل، المبتدأ، الخبر، المفعول به... الخ، ودرسوا علاقات بناء الجملة في إطار هذه الأبواب. وفي إطار هذا النّظر جعل ابن السّرّاج موضوع الإضافة تحت عنوان: " المجرور بالإضافة "(73) وقسّم الإضافة إلى محضة وغير محضة؛ والإضافة لا تجتمع مع " الألف واللام " ولا تجتمع أيضاً مع التنوين، ولا يجتمع الألف واللام والتنوين(74).

وجعل الإضافة غير المحضة في أربعة أضرب:

الأوّل: إضافة اسم الفاعل وأنت تريد التنوين، نحو:هذا ضاربُ زيدٍ غداً، وهو بمعنى يضرب.

الثّاني: إضافة الصفة الجاري إعرابها على ما قبلها وأنت تريد التنوين، وهي في المعنى لما أضيفت إليه، نحو: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ، المعنى: حسنٍ وجهُه.

الثّالث: إضافة أفعل إلى ما هو بعض له، نحو: زيد أفضل القوم، فقد أضفته إلى جماعة هو أحدهم..." وأفضل هذه لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنّث، وهي (أفضل) التي إذا لم تضفها صحبتها (من) "(75).

وهو يعني أنّ (أفضل:أفعل) شديدة الشّبه بالفعل، ومعنى: زيد أفضل القوم: زيد يزيد فضله على فضل القوم، ولأنّه بمعنى الفعل فلا يثنّى ولا يُجمع كالفعل تماماً، ثمّ إنّه لا يؤنّث لأنّه

بمعنى المصدر، والمصدر مذكّر. ويلاحظ تأثير المنطق في هذا التّعليل ولا يحتاج (إفراد أفعل وتذكيرها) في هذا المقام إلى تفسير، وإنّما يكفي فيها مجرّد وصفها كما هي في سياقها.

والفرق بين زيد أفضل القوم، وزيد أفضل من القوم؛ أنّه في الجملة الثّانية منفصل عنهم، وفي الأولى (في الإضافة) هو واحد منهم، وإذا كانت (أفعل) بمعنى (فاعل) ثنيت وجمعت وأنّثت، فقلت: "زيد أفضلكم، والزّيدان أفضلاكم، والزيدون أفضلوكم، وأفاضلكم، وهند فضلاكم، والهندان فضلياكم، والهندات فضلياتكم"، ويبين أنّ دخول(أل) على (أفعل) يغنيه عن (من) و(الإضافة)(76).

الرّابع: ما كان حقّه أن يكون صفة للأوّل، وذلك كقولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وهو يرى أنّ الشيء لا يضاف إلى نفسه وخرّج ذلك على تقدير مضاف إليه محذوف.

فالتقدير: هذه صلاة الساعة الأولى، وهذا مسجد الوقت الجامع، وبين أنّ الشيء لا يضاف إلى صفته ولا تضاف صفته إليه، فلا تقول: زيد الشيخ، ولا: شيخ زيدٍ ولكن يجوز أن نضيف الاسم إلى اللقب، فنقول: ثابت قطنة، وزيد بطّة، لأنّ اللقب يزيد الاسم شهرة، فيزداد به تعريفاً(77).

وقد خصّ ابن السّرّاج إضافة الأسماء إلى الجمل بعنوان خاصّ، وجعل هذا النوع من الإضافة غير المحضة(78). وهو هنا يدرس ما درسه سابقوه، وذكرناه عند المبرّد، من إضافة الظروف إلى الجمل، ولكنه في هذا المقام يذكر (إضافة الاسم إلى (المصدر المؤول) وهذا ما لم نلاحظه عند سابقيه، قال: "وحكى الكوفيّون أنّ العرب تضيف إلى (أنّ) فتقول: أعجبني يوم أنّك محسن، ويوم أن تقوم "(79).

والغريب أن تُغفل دراسة (الإضافة إلى المصدر المؤول) إلى هذه المرحلة، رغم وضوحها في القرآن الكريم، كما جاء في قوله تعالى: { من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلال }(80)، وقوله:{ أنا آتيك به من قبل أن يرتدّ إليك طرفك }(81)، و{ وأقم وجهك للدين القيّم من قبل أن يأتي يوم لامردّ له من الله }(82).

رابعاً: الإضافة في شرح كافية ابن الحاجب

أوّل ما يطالعنا في كتاب الكافية في النحو، هو أنّ ابن الحاجب يجعل الإضافة نسبة المضاف إلى المضاف إليه، وهو يفرّق بين النّسبة الإسناديّة بين الفعل والفاعل أو نائب الفاعل، والخبر والمبتدأ، والنسبة الإضافيّة بين المضاف والمضاف إليه، يقول:" والكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم...، والمراد بالإسناد أن يخبر بكلمة أو أكثر عن أخرى...، فقولنا أن يخبر، احتراز عن النسبة الإضافيّة "(83).

ويتناول ابن الحاجب موضوع الإضافة، تحت عنوان (المجرورات) ولكنّه يسميه (علم المضاف إليه)(84)، ويشير الاستراباذي بأنّهم أخذوا يفرّقون في عصره (ت686هـ)، بين الجرّ بحرف الجرّ، والجرّ بالإضافة، فقال في تعقيبه على تسميته مضافاً إليه: "بنى الأمر على أنّ المجرور بحرف جرّ ظاهر مضاف إليه، وقد سمّاه سيبويه أيضاً مضافاً إليه، لكنّه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم؛ فإنّه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به ما انجرّ بإضافة اسم إليه، بحذف التنوين من الأول للإضافة "(85).

ويلاحظ كذلك أنّ كلّ موضوعات الإضافة أصبحت تعرض في موضوع واحد، وقد كانت في مؤلفات الأوّلين تعرض في أماكن متفرقة، فإضافة اسم الفاعل، وإضافة اسم المفعول، وإضافة الصّفة المشبّهة، وإضافة أفعل التفضيل، وإضافة(أيّ) الشّرطيّة و... غيرها، تعرض كلاً منها في موضع، وقد تعرض في أجزاء متفرّقة من الكتاب الواحد.

ومن الموضوعات التي فصّل فيها القول:

1– أنّ المضاف يكتسب التأنيث من المضاف إليه، إنْ حسن الاستغناء عنه في الكلام، ومن ذلك قول جرير:

لمّا أتى خبر الزبير تواضعت سُوَرُ المدينةِ والجبالُ الخشّعُ

والأصل: تواضع سور المدينة، ومنه كذلك قول قيس بن الملوّح:

فما حبّ الدّيار شغفن قلبي ولكن حبّ من سكن الدّيارا

والأصل: حبّ الديار شغف قلبي، ويلاحظ هنا أنّ المضاف اكتسب التأنيث والجمع من المضاف إليه.

2– نقل عن الكوفيّين أنهم أجازوا نحو: (الثلاثة أثواب)، ومع أنّه عدّه ضعيفاً في الاستعمال والقياس، إلّا أنّه جعل له وجهاً على ضعفه، فقال: " فكأنّك مثلاً قلت: عندي ثلاثة ولم تذكر من أيّ نوع هي، ثمّ رجعت إلى ذكرها فقلت: بعت الثلاثة؛ أي تلك الثلاثة، ثمّ بيّنت نوعها فقلت: الثلاثة الأثواب "(86).ومع ذلك، فقد بيّن أنّه قبيح عندما قال في: الثلاثة أثواب، بأنّه أقبح من الأوّل.

3– صنّف الصّفات تصنيفاً محدّداً من حيث إضافتها؛ فالصفة المشبهة إضافتها لفظيّة، والمصدر إضافته محضة، واسم الفاعل واسم المفعول إن كان أحدهما بمعنى الفعل الماضي فإضافته محضة، وإن كان سيبويه هو الذي عدّ إضافة (أفعل) في كلّ أحوالها إضافة حقيقيّة(87).

4– قاس إضافة (أيّ) على إضافة (أفعل)، من حيث إضافة كلّ منهما إلى النّكرة والمعرفة: "وحكم (أيّ) في الإضافة حكم (أفعل) يعني أنّك إذا أضفت أيّاً إلى المعرفة فلا بدّ أن يكون المضاف إليه مثنّى أو مجموعاً، وإن أضفت إلى النّكرة جاز كون المضاف إليه مفرداً ومثنّىً ومجموعاً، والعلّة في ذلك

أنّ أيّاً استفهاماً كان أو شرطاً أو موصولاً، موضوع ليكون جزءاً من جملة معيّنة بعده مجتمعة منه ومن أمثاله، وكذا أفعل المضاف بالمعنى الأوّل".

ويعني بـ(أفعل المضاف بالمعنى الأوّل) أفعل التي تكون جزءاً من المضاف إليه مثل: جاء أفضل القوم، (أفضل) تعني أنّه واحد من القوم الفاضلين.

5-عرض الموضوعات التي ناقشها سابقوه، كما ناقشوها، ومن ذلك: حذف المضاف، وحذف المضاف إليه، وإضافة الأسماء الستّة.

وهكذا، فقد تناول هذا البحث المُستَل من بحث تناول المُركّب الإضافي في العربية والإنجليزيّة تناولاً تقابلياً في ضوء اللسانيات التطبيقيّة، ظاهرةَ الإضافة في التراث اللغويّ، مُبيّناً منهج العلماء الأوائل في تناول مفهوم المُركّب وظاهرة الإضافة، كما جاء عند سيبويه والمُبرّد وابن السرّاج وابن الحاجب، ليُوضّح هذا المبحث الأرضيّة المعرفيّة التي انطلق منها عدد من الباحثين المُحدثين؛ نذكر منهم محمد فتيّح، وعبد القادر الفاسي الفهري، ونهاد الموسى وغيرهم ممّن طرح البحث الرئيس رؤاهم الخاصة حول مبحث المُركّب الإضافي، عارضاً لاتفاق هؤلاء الباحثين واختلافهم مع الطرح التقليديّ السابق(88).

الهوامش

(1) ابن منظور، لسان العرب، الجذر (ر ك ب).
(2) الفراهيدي، كتاب العين.
(3) المعجم الوسيط، الجذر (ر ك ب).
(4) المعجم العربي الأساسي، الجذر (ر ك ب).
(5) أبو علي بن سينا، الارشادات والتنبيهات، ص144.
(6) المصدر السابق، ص144.
(7) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، المجلد 2، ص12-13.
(8) سيبويه، الكتاب، ج2، ص226.
(9) الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ط 4، 1961، ص 310.
(10) الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج 3، ص129.
(11) المصدر السابق، ج3، ص129-130.
(12) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المُفصّل للزمخشري، ج1، ص 14.
(13) المصدر السابق، ج4، ص114.
(14) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص121.
(15) عباس النحو الوافي، ج1، ص300.
(16) شرف الدين، المركب الاسمي مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجلد 42، ص 137.
(17) حاطوم، اللغة ليست عقلاً من خلال اللسان العربي، ص 121.
(18) سعد، قضايا التركيب في لغة العرب، ص14.
(19) المرجع السابق، ص11 -12، وتدل الجملة الأخيرة من التعريف على أنه يرى النحت نوعاً من التركيب.
(20) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، المجلد 2، ص13 وما بعدها.
(21) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص 124.
(22) الاستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، ج 3، ص120.
(23) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، المجلد 2، ص13.
(24) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص88 وقد ورد ما يلي:"وأما زيد ما قام إلا هو".
(25) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 26.
(26) وهبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ص96.
(27) المصدر نفسه.
(28) ابن منظور، لسان العرب، الجذر (ض ي ف).
(29) ابن يعيش، شرح المُفصّل للزمخشري، ج 2، ص118.
(30) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص325. والذي يقوم مقام التنوين: هو نون المثنى وجمع المذكر السالم لأنهما يحذفان مع الإضافة.
(31) العوفيّ، الدلالات الجديدة في المعجم الوسيط، ص215.
(32) ابن سراج، الأصول في النحو ج2، ص303.
(33) الأشموني، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك المُسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك بحاشية الصّبّان، المجلد 2، ص241.
(34) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 3، ص 86-87.
(35) ينظر في المصدريْن السابقيْن فهناك زيادة وتفصيل.
(36) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهريّ، ط1، ج2، ص29.
(37) يُنظر: سيبويه، الكتاب ج1، ص425 وابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص87-89.
(38) سورة المائدة:آية 95.
(39) يُنظر: سيبويه، الكتاب ج1، ص425 وابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص87-89.
(40) سورة الحجّ: الآيات 8، 9.
(41) المرجع السابق، 208.

(42) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 37.
(43) ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص 85.
(44) ينظر المصدر السابق، وابن يعيش، شرح المُفصّل للزمخشري، ج 2، ص119.
(45) ينظر في شرح الأشمونيّ، المجلد 2، ص 238.
(46) محمد حنّاش، البنيويّة في اللسانيّات، ط1، ص 309.
(47) سورة الحجّ: الآية 35.
(48) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 326، 155.
(49) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 419.
(50) المصدر نفسه، ص419.
(51) المصدر نفسه.
(52) المصدر نفسه.
(53) المبرد، المقتضب، المجلد4، ص 136.
(54) المصدر السابق، المجلد4 ص 143
(55) المصدر نفسه، المجلد3، ص224
(56) المصدر نفسه، المجلد3، ص227، ومجلد4، ص289
(57) المصدر نفسه، مجلد 3، ص 227
(58) المصدر نفسه، مجلد4، ص44
(59) نفسه، مجلد 2، ص178
(60) نفسه، مجلد 4، ص148–149
(61) نفسه، مجلد4، ص158
(62) نفسه، مجلد 4، ص161
(63) نفسه. مجلد 4، ص161
(64) نفسه، مجلد4ص(146، 265، 283).
(65) نفسه، مجلد3، ص177
(66) نفسه، مجلد3ص 223–224
(67) نفسه، مجلد4، ص 244
(68) نفسه، مجلد2، ص175–176
(69) نفسه، مجلد2، ص178–179.
(70) نفسه، مجلد 2، ص 181
(71) ابن سراج، الأصول في النحو لأصول في النحو، ص 51–53.
(72) المصدر السابق، ص 54
(73) المصدر السابق، ص 5
(74) نفسه، ص 5–6.
(75) نفسه، ص 7–8.
(76) نفسه، 7–8.
(77) الصدرالسابق، ص9.
(78) نفسه، ص 10–11.
(79) نفسه، ص 12.
(80) سورة إبراهيم:آية 31.
(81) سورة النمل:آية 40
(82) سورة الروم:آية 30
(83) الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص 8.
(84) المصدر السابق، ص 271
(85) المصدر السابق، ص272
(86) المصدر السابق، ص 277
(87) المصدر السابق، ص 278 – 288
(88) يُنظر: عائد (عبد الرحمن عبد الرحيم) فايز محمود، المُركّب الإضافيّ في العربية والإنجليزية، ص23–77.

المصادر والمراجع

إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط 3، تحقيق: مجمع اللغة العربية، 1998، عدد الأجزاء:2.

ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل(ت316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، 1996م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2.

ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله، الإشارات والتنبيهات، تحقيق سليمان دنيا، 1983م، دار المعارف، القاهرة، ط3.

ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، المطبعة الأميرية، القاهرة.

ابن هشام، جمال أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، 1979، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، دار الجيل، بيروت، ط5.

الأزهري، خاد بن عبد الله، 2000م، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الاستراباذي، رضيّ الدين محمد بن الحسن، شرح الرضيّ على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

حسن، عباس، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف القاهرة، ط 5.

حنّاش، محمد، 1980، البنيويّة في اللسانيّات، ط1، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء.

سعد، محمد عبد الحميد، قضايا التركيب في لغة العرب، ط1، دار التوقيعية، القاهرة.

السهيلي، عبد الرحمن، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد البنا، دار الاعتصام، مصر.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، 1983، عالم الكتب بيروت، ط 3.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق تحقيق عبد الغني

الدقر، 1984، ط1، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق.

العوفي، عبد السلام بن عبد الرحمن، الدلالات الجديدة في المعجم الوسيط، بحث مُتمم للماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الغلاييني، مصطفى، 1983، جامع الدروس العربيّة، المكتبة العصريّة، بيروت.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد(ت 173هـ)، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

نصّار، حسين، المعجم العربي الأساسي، دار الكتاب العربي، القاهرة.

وهبة مجدي، وكامل المهندس، 1984، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ط2، مكتبة لبنان، بيروت.

The Concept of Annexation In Arabic Linguistic Heritage

*Aied 'Abd Ar-Rheem' Mahmoud and Fawz Suheal Nazzal **

ABSTRACT

There is no doubt that the phenomenon of annexation has been clearly developed throughout the ages as a result of some effective elements like translation from other languages.Thereby, we have been reading or listening to new added expressions to Arabic language.This study has discussed the concept of annexation in the Arabic linguistic heritage, it has dealt with the annexation in detait for the ascendant linguists;this study has consisted of five surveys: the annexation for Sebaweh, Al Mobarred, Ibn Assarraj and Ibn Al-Hajeb.This study has been concluded with the summary of studying annexation in the recent ages for Mustafa Al-Ghalayeni. This study is a part of other study which is comparative between Arabic and English languages,whereas the researcher has met with the types of addition in Arabic and the same in English.

Keywords: Annexation, Arabic Heritage.

- Department of Arabic Language, University of Jordan. Received on 23/11/2011 and Accepted for Publication on 21/3/2012.